تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأثنين

التاريخ: 19 مايو 2025

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17223

«الملكية للأعمال الإنسانية» و«لمار القابضة» توقّعان اتفاقية دعم لبرامج الأسر المنتجة والرعاية الصحية

P 2

Link

وقّعت المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية اتفاقية تعاون مع شركة «لمار القابضة»، يتم من خلالها دعم البرامج النوعية المعنية بالأسر المنتجة، وتقديم الرعاية الصحية لأبناء وأمهات المؤسسة. وقد وقّع الاتفاقية كل من الشيخ علي بن خليفة آل خليفة الأمين العام للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، والدكتورة لينا مصطفى نور الدين رئيس مجلس الإدارة لشركة لمار القابضة.

وتنصّ الاتفاقية على توفير الدعم المادي لعلاج الأيتام والأرامل البحرينيين المنتسبين للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، إلى جانب توفير الدعم المادي للأسر المنتجة المنتسبة للمؤسسة وتوفير الأدوات والمعدات والدورات التي تسهم في تطوير مهاراتهم.

وأشاد الشيخ علي بن خليفة آل خليفة بالدور الكبير الذي تقوم به «لمار القابضة» في دعم الأرامل والأيتام من خلال مساهمتها في العديد من مشروعات المؤسسة، وحرصها على تمكين الأسر، مؤكدًا أن المؤسسة تفخر وتعتز بهذا التعاون مع الشركة، التي تُجسد نموذجًا فاعلا في دعم العمل الإنساني المستدام، وتُبرز دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية المجتمعية.

ومن جهتها، أعربت الدكتورة لينا مصطفى نور الدين عن بالغ فخرها واعتزازها بتوقيع هذه الاتفاقية، مؤكدة التزام شركة «لمار» بدعم المبادرات التي تُحدث أثرًا ملموسًا في حياة أبناء وأمهات المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، وتسهم في تمكين الأسر المنتجة، بما يعزز مبادئ التكافل والاستدامة في المجتمع البحريني.

وتُعد شركة «لمار القابضة» من السبّاقين في دعم العمل الخيري التنموي والتي امتدت لمدة ١٣ عاماً، وقد كان لها دور بارز في عدد من المبادرات المؤثرة، من بينها دعم حفل ختام جائزة مؤسسة «سوفرن» عبر اقتناء أعمال فنية لطلبة المؤسسة، ما أضفى بُعدًا ثقافيًا وإنسانيًا على هذه الشراكة المتميزة، إلى جانب دعم حملة «إفطار صائم» ومشروع «نتاج خير البحرين».

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6061

المصابون بالسكلر والثلاسيميا أكثر المعرضين للمضاعفات... "الصحة":

حقن إبرة الإنفلونزا قبل الحج بأسبوعين

البلاد | ندى فهد

دعت وزارة الصحة جميع الراغبين في أداء مناسك الحج هذا العام إلى ضرورة اتخاذ التدابير الصحية الوقائية قبل التوجه إلى الأراضي المقدسة، مشددة على أهمية التخطيط المسبق لضمان حج آمن ومريح، وذلك ضمن حملة توعوية نشرتها عبر حسابها الرسمي تحت شعار "نعتني بصحتك لتكمل حجتك".

وأكدت الوزارة أهمية أن يتحقق الحاج من حالته الصحية وقدرته على السفر، خصوصا إذا كان من المصابين بأمراض مزمنة، مثل السكري، أو أمراض القلب، أو الكلى، أو الجهاز التنفسي، أو الأمراض المناعية.

ولفتت إلى ضرورة مراجعة الطبيب المختص للحصول على استشارة طبية دقيقة قبل السفر؛ تفاديًا لأي مضاعفات صحية محتملة أثناء تأدية المناسك.

وفي سياق متصل، شددت الوزارة على ضرورة حصول الحاج على التطعيمات المطلوبة، وفي مقدمتها لقاح المكورات السحائية الرباعي المقترن، ولقاح الإنفلونزا الموسمية، على أن تُعطى قبل السفر بأسبوعين على الأقل.

كما دعت إلى التأكد من اصطحاب كميات كافية من الأدوية اللازمة طوال فترة الإقامة في المشاعر المقدسة، وضرورة حفظها في مكان آمن، خصوصا بالنسبة للمصابين بأمراض مزمنة، مع تأكيد حملها ضمن الحقيبة اليدوية أثناء التنقل، إلى جانب الوثائق الصحية التي توضح الحالة الطبية للحاج، مثل كتيب الحج.

وحثت الوزارة الحجاج على إبلاغ المشرفين على الحملة والمرافقين في الرحلة بأي مشكلات صحية يعانون منها قد تستدعي تدخلًا طارئًا، مثل نوبات انخفاض السكر أو أزمات الربو؛ لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، بما يحافظ على سلامة الجميع.

صورة تعبيرية

وأشارت إلى أن بعض الفئات تتطلب عناية طبية خاصة قبل السفر، ومن بينها الأطفال دون سن الثانية عشرة، والنساء الحوامل، خصوصًا في حال وجود مضاعفات أو تاريخ من الإجهاضات المتكررة، إلى جانب المصابين بأمراض الدم الوراثية مثل فقر الدم المنجلي والثلاسيميا، مؤكدة أن هذه الفئات أكثر عرضة من غيرها للمضاعفات الصحية أثناء الحج.

وفي إطار التوصيات العامة، شددت الوزارة على أهمية الالتزام بالنظافة الشخصية، مثل غسل اليدين بالماء والصابون باستمرار، وشرب كميات كافية من الماء، واستخدام عبوات مياه الشرب الخاصة دون مشاركتها مع الآخرين.

كما دعت إلى استخدام المناديل الورقية عند السعال أو العطاس والتخلص منها فورًا في سلة المهملات، مع ضرورة العناية بسلامة القادمين أثناء التنقل بين المشاعر؛ لضمان تأدية المناسك دون إصابات أو إجهاد.

P 17
Link

بوعنق: لتنظيم استخدام هذه المركبات وتعزيز الرقابة عليها

21.79 % زيادة حوادث الدراجات النارية في 2024

البلاد | أمل العرادي

دعا النائب خالد بوعنق، إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحد من انتشار المركبات غير الآمنة (التوك توك)، وتنظيم استخدامها ضمن إطار قانوني واضح.

وفي تصريح له لـ "البلاد"، شدد بوعنق على ضرورة تدخل وزارة المواصلات والجهات المعنية لتنظيم استخدام "التوك توك" عبر سن تشريعات تحدد مناطق استخدامها والفئات المخولة لقيادتها، وإلزامية تسجيلها وخضوعها لفحوصات فنية دورية، مؤكدا ضرورة إطلاق حملات توعية للمواطنين والمقيمين بشأن مخاطر هذه المركبة وضرورة الالتزام بقوانين المرور، لاسيما أن هذا النوع من المركبات غير الآمنة شوهد في مناطق عدة بمملكة البحرين.

جاء ذلك، إثر انتشار مقطع فيديو متداول على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر فيه امرأة تستقل مركبة "توك توك" وتسير بطريقة خطرة على أحد الطرق العامة؛ ما أثار موجة من الجدل بين المواطنين، وسط دعوات لتشديد إجراءات السلامة المرورية وتنظيم استخدام هذا النوع من المركبات في البحرين.

وفي هذا الإطار، أوصى بوعنق بتعزيز الرقابة على سائقي الدراجات النارية في ظل تزايد الحوادث المرتبطة بهم، وتحسين البنية التحتية، وتطوير تجهيزات السلامة على الطرق.

النائب خالد بوعنق

ووفقا لتقرير صادر عن وزارة الداخلية لشهر يونيو 2024، فقد تم تسجيل 3,387 حادثًا مرتبطًا بسائقي الدراجات النارية، بزيادة قدرها 21.79 % مقارنة بالعام السابق، ومن بين هذه الحوادث، تم تسجيل سبع حالات وفاة، خمس منها كانت نتيجة تصرفات سائق الدراجة النارية.

أما بالنسبة للحوادث المرورية عموما، فقد أظهرت الإحصاءات أن 48 % من الحوادث أسفرت عن إصابات بليغة، و43 % عن إصابات طفيفة، و9 % عن وفيات، وتصدرت مخالفة السرعة قائمة أسباب الحوادث بنسبة 28 %، تلاها اجتياز الإشارة الحمراء بنسبة 24 %، ثم الوقوف غير الصحيح بنسبة 11 %، كما ساهمت مخالفات أخرى مثل انتهاء صلاحية التسجيل، واستخدام الهاتف أثناء القيادة، في وقوع الحوادث.

وفيما يتعلق بزيادة أعداد المركبات، فقد بلغ العدد الإجمالي للمركبات المسجلة في البحرين بنهاية ديسمبر 2024 نحو 768,299 مركبة، بزيادة قدرها 17,585 مركبة مقارنة بالعام السابق.

وبين بوعنق أن مركبة "التوك توك" تُعد من المركبات الخفيفة؛ ما يجعلها أكثر عرضة للانقلاب، خصوصا في حال الاصطدام، أو هبوب الرياح الشديدة، إلى جانب افتقارها لتجهيزات السلامة الأساسية كأحزمة الأمان، والوسائد الهوائية، كما أن قيادة هذه المركبات من قبل عمالة وافدة، أو خدم غير مؤهلين للقيادة، يزيد من خطورتها على السلامة العامة، خصوصا أنه يتم استخدامها في المناطق السكنية.

P 17
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6061

الضحية تلقّى ضربات على الجبهة ومؤخرة الرأس قبل أن تلتهمه النيران

قاتل زميله بالمطرقة: غسلتُ يدي من الدم ورحت الدوام "عادي"

في صباح يوم عادي ظاهريًّا، وبين جدران سكن مشترك لعمال آسيويين، تحوّلت غرفة هادئة إلى مسرح جريمة بشعة، تقشعر لها الأبدان، وتنكشف تفاصيلها قطعة بعد أخرى، مع تصاعد الدخان الكثيف الذي فضح ما حاول الجاني إخفاءه بالنار. شاب آسيوي يبلغ من العمر 25 عامًا، يعمل في مطعم، يقرّر في لحظة غامضة أن يضع حدًّا لحياة زميله في السكن والعمل، بأن عقد العزم على قتله، وانتظر اللحظة المناسبة، وما إن خلا المكان من باقي المقيمين، حتى استخرج مطرقة كان قد أخفاها تحت سريره، واقترب من المجني عليه أثناء نومه، وبدأ يوجه له الضربات على رأسه بقسوة.

حاول الضحية أن يقاوم، فوجه له الجاني ضربة قوية على بطنه، أفقدته التوازن وأسقطته أرضًا، قبل أن يكمل عليه بوابل من الضربات على الرأس، حتى توقف جسده عن الحركة، وغرق في دمائه.

لكن الجريمة لم تنته عند هذا الحد، فبحسب التحقيقات، قرّر القاتل إخفاء آثار فعلته بإشعال النيران في الغرفة، وفي جثة زميله، محاولًا طمس أي دليل يدينه.

الساعات التي تلت الواقعة كشفت المأساة، فقد شهد الشاهد الأول، وهو صاحب المطعم الذي يعمل فيه المجني عليه، بأنه تلقى اتصالًا من (الشاهد الثاني) العامل في المطعم يبلغه بعدم حضور المجني عليه إلى العمل، وعليه اتصل الشاهد الأول بالمجني عليه دون جدوى.

لاحقًا، عاد العامل وأخبر الشاهد الأول بوجود حريق في السكن، وعلى إثر ذلك هرع صاحب المطعم إلى الموقع ليجد الدخان يتصاعد من غرفة العمال، فضلًا عن وجود جثة ممددة على بطنها، والمتهم يبكي ويرتجف، لكنه لم يكن يعلم بعد أن من أمامه هو القاتل.

وبالاستماع إلى شهادة الشاهد الثاني، وهو طباخ في المطعم، أفاد بأنه شاهد المتهم والمجني عليه نائمين في الساعة 06:30 صباحًا قبل ذهابه لعمله في الصباح، ومن المقرر أن تبدأ نوبة المتهم والمجني عليه عند الساعة 12:00 ظهرًا، وخلال وقت النوبة حضر المتهم وحده، وعندما سأله عن غياب زميله المجني عليه، أخبره بأنه لا يزال نائمًا.

التحقيقات خلصت إلى أن المتهم خطط للجريمة مسبقًا، استغل غياب الشهود، وأخفى الأداة داخل السكن، وبعد ارتكابه القتل، شرع في إخفاء الأدلة بإحراق الجثة.

الطبيب الشرعي الذي انتقل إلى موقع الجريمة أكد وجود شبهة جنائية، وأوضح أن المجني عليه تلقى ضربات قوية على الرأس أدت إلى كسور في الجمجمة ونزيف دماغي حاد، وأضاف أن الحروق التي لحقت بالجثة وقعت بعد الوفاة، ولم تكن سببًا في الموت.

أمام النيابة، أدلى المتهم باعترافات مفصلة عن كيفية ارتكابه للجريمة، وأوضح أنه ضرب المجني عليه ثلاث أو أربع مرات على الجبهة، ثم ضربة في البطن، ثم أجهز عليه بعدة ضربات على مؤخرة الرأس حتى سقط دون حراك، وبعد أن تأكد من وفاته، غادر الغرفة، وغسل المطرقة وملابسه، ثم عاد للعمل وكأن شيئًا لم يكن.

وحين طُلب منه العودة لتفقد زميله، عاد ليجد الجثة كما تركها، وهنا قرر إحراق الغرفة والجثة معًا، أملًا في محو آثار الجريمة.

وبحسب تقرير مختبر الفحص الجنائي، فإن الخلايا البشرية التي تم رفعها من موقع الحادث تعود لكل من المتهم والمجني عليه، ما يؤكد وقوع الجريمة داخل نفس الغرفة.

أمام المحكمة، حاول المتهم التخفيف من هول ما ارتكبه، زاعمًا أن المجني عليه هو من بادر بالاعتداء، وأنه لم يكن سوى مدافع عن نفسه في لحظة اشتباك انتهت بالموت، لكنه، رغم هذا الادعاء، لم ينكر أنه هو من أشعل النار في الغرفة، مبررًا فعلته بالخوف والارتباك، مدعيًا أن نيته لم تكن المساس بجثة القتيل، بل الفرار من تبعات ما حدث.

وكانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بقتل المجني عليه عمدًا، إذ اعتدى عليه بمطرقة على رأسه عدة مرات قاصدًا إزهاق روحه، مما أدى إلى وفاته، كما أشعل المتهم حريقًا عمدًا في الغرفة، مهددًا حياة الآخرين والممتلكات، وانتهك حرمة الجثة بإحراقها قبل دفنها.

من جانبها، قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى تحديد جلسة 25 مايو الجاري للنظر في القضية، واستدعاء شهود الإثبات، مع استمرار حبس المتهم.

P 18
Link